كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد (١١) ديسمبر ٢٠٢٢م

تداخل اللهجة بلحن العامة
إصلاح المنطق أنموذجاً

الدكتور

عبد العزيز منور الرشيدي

الكلية الجامعية بتربة

جامعة الطائف

الملخص باللغة العربية والإنجليزية

ملخص البحث:

تعد اللهجة من بين القضايا اللغوية الشائكة قديمًا وحديثًا، ولقد تنبه القدماء لقيمتها اللغوية، ودورها في بناء الكيان اللغوي، وقد سارت اللهجة جنبًا إلى جنب مع اللحن – لحن العامة – مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الجغرافية والاجتماعية التي تفرّق بين ما هو لهجة وما هو لحن، إلا أن تلك المحددات لم تكن صارمة في كثير من الأحيان، حتى تداخلت اللهجة بلحن العامة، وصار من الصعوبة بمكان التفريق بينهما، وهذا ما كان حاضرًا منذ بدايات الدرس اللغوي، والبحث الآتي يسلط الضوء على كتاب إصلاح المنطق ويبين ذلك التداخل بين اللهجة ولحن العامة.

من هنا فقد هدف هذا البحث إلى بيان ذلك التداخل بين المصطلحين ضمن كتاب "إصلاح المنطق" من جهة، وبيان تركيز هذا الكتاب على اللهجات ولغات العرب لا على أخطاء العامة ولحنهم كما هو شائع عند الباحثين والدارسين، إذ كثيرًا ما يختلط المصطلحان عند ابن السِّكِّيت، وذلك عبر رصد مصطلح "لغة" والمقصود به اللهجة، ومصطلح "العامة" والمقصود به لحن العامة، ورصد الاستعمالات التي ذكرها ابن السِّكِّيت دون نسبتها للهجة أو لغة، وقد توصل البحث إلى وجود تداخل بين المفهومين، كذلك صرّح ابن السِّكِّيت باللغات التي أخذها وضمّنها كتابه، فكانت وجهاً استعمالياً آخرَ للنموذج الاستعمالي الذي هو في صدد الحديث عنه، فيقول هي لغة تميم، أو لغة الحجاز، أو يكتفي بلفظ لغة، وهذا كثير في كتابه، وكثيراً ما يكتفي بذكر الوجوه الاستعمالية دون نسبة، وفي أكثر الأحيان تكون تلك الوجوه لغات للعرب، وقليلاً ما ينسب الوجه الاستعمالي للعامة، بل إن بعض الوجوه الاستعمالية التي نسبها للعامة بعد البحث والتحري ظهر أنها لغة مسموعة عن العرب وليست لحنًا. وكذلك ظهر من خلال النماذج التي تمَّ الاستشهاد بها أن كتاب ابن السِّكِّيت كتاب في لهجات العرب ولغاتها، أكثر منه كتاب في لحن العامة وأخطائهم اللغوية؛ لأن أكثر النماذج التي ذكرها ابن السِّكِّيت هي من اللغات.

الكلمات المفتاحية: لهجة، لحن العامة، ابن السِّكِّيت، التداخل، لغة.

Abstract

The dialects considers among the linguistic issues barbed ancient or modern and the ancient alerted for its linguistic value and role to build linguistic construct and the dialects has proceeded with the tone side by side –general tone-considering that geographical and social determinants distinguish between what is the dialects and tone however those determinants didn't strict until the dialects interfered with general tone and it became ،frequently difficult to distinguish between it and it mentioned from the beginning of lesson linguistic and the following research highlights on the aslah el mantk .book and it showed the interference between the dialects and tone

this research aimed to clarify this interference between the two ،Hence and a statement of the ،concepts within the book aslah el mantk perspective not on the mistakes ،focus of this book on dialects and languages of the Arabs as is common among researchers and ،and tone of the common people by ،as the two concepts are often mixed up with Ibn al- Sikkit ،scholars and the concept ،monitoring the concept "language" which means the dialect and monitoring the uses mentioned by ،"public" which means general tone and the ،Ibn al- Sikkit without attributing them to the dialect or the language Ibn ،research concluded that there is interference between the two concepts al- Sikkit also declared the languages that he took and included in his book and it was another use of such form which he is talking about and he says it is ،or only says language ،or the language of the Hijaz ،the language of Tamim these sides are ،and more often than not ،and this is common in his book ،the using side is very little attributed to the public ،languages of the Arabs after research and ،some of the usage which is attributed to the public not an ،appeared to be an audible language from Arabs ،investigation impurity. It also appeared through the examples that were cited that Ibn al-Sikkit's book is a book about Arab dialects and languages more than a book because most of the ،about general tone and Their linguistic mistakes .examples mentioned by Ibn al-Sikkit are from languages

Keywords: language ،Interference ،Ibn Al- Sikkit ،General Tone ،Dialect .

المقدمة:

تتكون اللغة العربية من مستوى فصيح وآخر عامي، يمثل المستوى الفصيح فيها المظهر الاستعمالي المقبول والموافق لقوانين اللغة وأسسها التي وضعها العلماء، في حين يمثل المستوى العامي ما ينطق به عوام الناس، وهو في أكثر الأحيان خارج عن قوانين اللغة أو لم يُسمع عن العرب.

وبناء على ذلك فإن ما تنطق به العامة يسير جنباً إلى جنب مع اللهجات، غير أن اللهجة لا توصف بالخطأ أو اللحن، وإنما هي وجه استعمالي آخر فصيح قد لا يرقى إلى فصاحة المستوى الكثير المسموع عن العرب، إلا أنها لا توصف باللحن، وهذا التجاور القريب جداً بين اللهجة من جهة، والكلام العامي من جهة ثانية أوجد تداخلاً بينهما، بل ربما حل أحد الاستعمالين محل الآخر، فأفضى ذلك إلى الخلط بين ما هو لهجي فصيح، وعامي ملحون، وهو ما يسعى البحث إلى الكشف عنه من خلال كتاب "إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت".

ومن جهة ثانية يعد كتاب ابن السِّكِّيت من المصنفات التي تختص بلحن العامة، وتصويب الأخطاء التي يقع فيها العامة، وفي حقيقة الأمر فقد ظهر للبحث أنه كتاب في لهجات العرب ولغاتها، وأن كثيراً من الاستعمالات اللغوية التي ذكرها تعد من اللهجات لا من اللحن على ما ظهر.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يكشف عن مظهر من مظاهر التحليل اللغوي لدى العلماء والدارسين، وطبيعة نظرتهم للأشكال اللغوية الاستعمالية سواء أكانت لهجات أم لحناً، كما تكمن أهميته في أنه يبرهن على أن ما يعد لحناً في مرحلة ما قد يعد لهجة في مرحلة أخرى، وأن هناك خلطاً بين اللهجة واللحن عند العلماء قديماً، ومن بينهم ابن السِّكِّيت الذي تتناوله الدراسة.

ويأتي هذا البحث ليحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم اللهجة ولحن العامة؟

٢. هل هناك تداخل بين المفهومين؟

٣. هل التزم ابن السِّكِّيت بإيراد لحن العامة أم أورد اللهجات المسموعة عن العرب؟

٤. كيف عبّر ابن السِّكِّيت عن اللهجة وعن اللحن؟

ويهدف هذا البحث إلى بيان المقصود بلحن العامة وفقاً لما استقر عليه كلام اللغويين والعلماء، والتفريق بينه وبين اللهجة، كما يهدف إلى الكشف عن طبيعة التعبير الذي انتهجه ابن السِّكِّيت في حديثه عن اللهجات وعن لحن العامة، والكشف عن حقيقة ذلك اللحن الذي اختلط باللهجة في كثير من الأحيان، كما يهدف البحث إلى البرهنة على أن كتاب ابن السِّكِّيت كتاب في لهجات العرب وليس كتاباً في اللحن كما ذكر الدارسون والباحثون؛ لأن جُل ما ورد فيه إنما هو من لهجات العرب.

ويسير هذا البحث على خطوات المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء للوصول إلى النتائج، وبيان طبيعتها، والوقوف عند المظاهر الاستعمالية المنوطة بها.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الحديث عن ابن السِّكِّيت، وعن كتابه إصلاح المنطق، وترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعات هذا البحث، ومن بين تلك الدراسات:

محمد، جاسم طالب (٢٠١٩م). ابن السِّكِّيت مفسراً لغويًّا، وهي رسالة ماجستير تناولت الحديث عن ابن السِّكِّيت باعتباره مفسراً لغويًّا، إذ تلتقي هذه الدراسة مع

الدراسة الحالية في أنهما تتحدثان عن ابن السِّكِّيت، في حين تختلفان في طبيعة الموضوع الذي تتناوله كل منهما، فقد اختصت الدراسة الحالية بالحديث عن اللهجة واللحن بصفة عامة.

طاسجي، سلطان بن سعود (٢٠١٦م). التعبيرات السياقية في معجم الألفاظ لابن السِّكِّيت، دراسة نظرية تطبيقية، وهي رسالة دكتوراه، وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونهما تتحدثان عن ابن السِّكِّيت، في حين تختلفان في الميدان التطبيقي لكل منهما.

عودة، مالك (٢٠١٦م). التحولات الصرفية الصوتية في لغات العرب وأثرها على المعنى والدلالة دراسة وصفية تحليلية في كتاب إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت، وهي رسالة ماجستير، وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في جانب الحديث عن إصلاح المنطق وعن لهجات العرب تحديداً، غير أنهما تختلفان في طبيعة المعالجة، ففي حين تناولت الدراسة السابقة الحديث عن التحولات اللغوية، تتناول الدراسة الحالية الحديث عن الفروقات بين اللهجة ولحن العامة.

يوسف، هيثم حسن (٢٠١٤م). اللغات الواردة في كتاب إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت دراسة تحليلية، وهي رسالة ماجستير، وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونهما تتناولان الحديث عن اللغات في إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت، غير أنهما تختلفان من جهة المعالجة، فالحديث في الدراسة الحالية ينصب على لحن العامة وربطه بلغات العرب، في حين أن الدراسة السابقة تتناول الحديث عن لغات العرب بصفة عامة في كتاب ابن السِّكِّيت.

سليمان، حليم حماد (٢٠١٠م). التصويب اللغوي عند ابن السِّكِّيت (ت: ٢٤٤) من خلال كتابه (إصلاح المنطق)، وهو بحث منشور، وترتبط هذه الدراسة مع الدراسة

الحالية في أنهما تتحدثان عن التصويبات اللغوية التي تناولها ابن السِّكِّيت في كتابه إصلاح المنطق، خصوصاً أن الدراسة السابقة تؤكد فكرة التصويب اللغوي التي تميز بها كتاب ابن السِّكِّيت، وهو ما تحاول الدراسة الحالية تفنيده عبر مباحثها التي تبيّن أن ابن السِّكِّيت خلط بين ما هو لهجة وما هو لحن.

أولاً: العلاقة بين اللهجة ولحن العامة:

يتكون مصطلح "لحن العامة" من طرفين اثنين، الأول وهو مصطلح اللحن، وهو مصطلح عُرِف منذ بدايات الدرس اللغوي العربي، وهو في معناه اللغوي دال على معنى الميل عن الشيء، فقد أشار الفراهيدي إلى أن المقصود باللحن "ما تلحن إليه بلسانك، أي تميل إليه بقولك"(١).

ولا يبتعد أصحاب المعاجم اللغوية عن هذا المعنى الذي أورده الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ يقول ابن فارس على سبيل المثال: "اللام والحاء والنون **لَهُ بِنَاءَانِ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى إِمَالَةِ شَيْءٍ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى الْفِطْنَةِ وَالذَّكَاءِ. فَأَمَّا اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ فَإِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. يُقَالُ لَحَنَ لَحْنًا. وَهَذَا عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوَلَّدِ، لِأَنَّ اللَّحْنَ مُحْدَثٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِطِبَاعِهِمُ السَّلِيمَةِ**"(٢).

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د. ت). العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ج: ٣، ص: ١٢٩، مادة: لَحَنَ.

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (١٩٧٩). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار الفكر، ج: ٥، ص: ٢٣٩، مادة: لَحَنَ.

إن ما جاء به ابن فارس هو ذاته ما ذكره الخليل بن أحمد، ولكنه بصورة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لابن منظور، فقد ذكر أن اللحن ترك الصواب في القراءة أو النشيد أو نحوهما، بمعنى أنه الخطأ، ومنه يقال: لحن الرجل، إذا أخطأ(١).

وهكذا فإن معنى اللحن في اللغة آتٍ من الميل عن الشيء، ومنه الخطأ فهو ميل عن الصواب، من هنا سُمي لحناً، ومنه كذلك جُعِل التمايل في الأصوات والنشيد وميل الكلام بمده وإطالته وتنغيمه لحناً؛ لأنه آتٍ من المعنى الأصلي لهذا المصطلح، ومرتبط بمكوناته اللفظية الأولية ضمن هذا الإطار.

أما بالنسبة للمعنى الاصطلاحي فقد أشار أبو بكر الأنباري إلى أن اللحن يُقصد به الخطأ في الكلام، كما يُقصد به النحو، ويُقصد به كذلك لغة قوم بعينهم، كما يُقال لحن اليمن، أي لغتهم(٢).

نُقل عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قال: تعلموا الفرائض والسنن واللحن كما تتعلمون القرآن، فاللحن هنا بمعنى اللغة، كما نُقل عن أبي عبيد أنه قال: "اللحن هو الخطأ، وذلك أنهم إذا تعلموا الخطأ فقد تعلموا الصواب"، وبالتالي فهذه

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤). لسان العرب، (ط٣) بيروت: دار صادر، ج: ١٣، ص: ٣٧٩، مادة: لَحَنَ.

(٢) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (١٩٩٢). الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج: ١، ص: ٣٠٧.

هي المعاني الرئيسة لمصطلح اللحن[١]. واللحن خلل يطرأ على الألفاظ فيخل في معناها ودلالاتها[٢].

ويُعرّف اللحن أيضاً بأنه مخالفة العرب في مقاييسهم وسنن كلامهم[٣].

يمكن أن نلحظ أن معنى اللحن اصطلاحاً لم يستقرّ منذ الوهلة الأولى لوجوده في الاستعمال العربي، فاتخاذه مصطلحاً لعدد من المعاني دليل على عدم استقراره، ثم استقرّ معناه ليشير إلى معنى الخطأ في الكلام، والميل عن الصواب.

أما الجزء الثاني من مصطلح "لحن العامة" فهو "العامة"، ويُقصد به عامة الناس ممن يعيشون في جسم اللغة العربية، في حين أن الخاصة تنسب إليهم الأخطاء لا اللحن، والخاصة هم المطلعون على اللغة والمعرفة بها، فقد كان اللغويون يقولون: لحن العامة وغلط الخاصة[٤].

وبالتالي فإن العامة لهم الدور الكبير في وجود هذه الأخطاء اللغوية، وبالتالي جريانها على ألسنة الناس، ولكن يستوقفنا تعريف اللحن بأنه اللغة، وهو ما لم يستقر عليه هذا المصطلح، بل تخصص بمعنى الخطأ في الكلام، إلا أن في ذلك إيحاء بعلاقة المصطلحين ببعضهما، وهو من أسباب تداخل الاستعمال اللغوي المرتبط باللحن في

(١) انظر: الصحاري، سلمة بن مسلم (١٩٩٩). الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ج: ١، ص: ١٠٠.

(٢) البركتي، محمد (٢٠٠٣). التعريفات الفقهية، بيروت: دار الكتب العلمية، ص: ١٨٧.

(٣) الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (١٩٨٨). أصول علم العربية في المدينة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٠٥/١٠٦)، ص: ٢٨٠.

(٤) انظر: ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (١٩٩٨). تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص: ٥٤٧.

ظني، إذ وصف بعض النحاة اللحن باللغة – يقصدون اللهجة – وهو ما جعل التداخل بين الاستعمالين حاضراً.

من هنا تظهر العلاقة بين اللهجة من جهة، ولحن العامة من جهة ثانية، انطلاقاً من كون بعض اللغويين قد عرّفوا اللحن باللغة – اللهجة – فهذا ما أوجد شيئاً من التداخل بينهما.

ولسنا بصدد الحديث التفصيلي عن مفهوم اللهجة، إذ هي في معناها المعهود لدى الباحثين سمة لغوية يتسم بها جماعة لغوية، ضمن بيئة جغرافية محددة، وربما كان لها بعض المحددات السياسية كذلك، فتصبح هذه اللهجة سمة عليهم(١)، كما يقال مثلاً لهجة الحجاز، أو لهجة تميم، أو لهجة طيئ وهكذا، فهذه سمة خاصة بهم، لا يُخطئها النحاة، بل يصفونها بأنها من اللغات المسموعة عن العرب.

ويحاول هذا البحث الوقوف عند بعض المظاهر اللغوية الاستعمالية التي وُصِفت بأنها من لحن العامة عند ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق، وعدها غيره من اللغويين من اللهجات ولغات العرب، وذلك بسبب التداخل بين هذه اللهجات ولحن العامة بما لم يكفل التفريق الدقيق بينهما.

ثانياً: حضور اللهجة ولحن العامة عند ابن السِّكِّيت:

يشير النحاة ضمن مصنفاتهم المختلفة إلى لحن العامة، ويقصدون به تلك الأخطاء التي لا سند لها من كلام العرب، وهي خارجة عن القاعدة اللغوية المعهودة لدى النحاة، ويشيرون كذلك إلى المصنفات التي وُضِعت في لحن العامة، وجمعت قدراً كبيراً

(١) انظر: بشر، كمال (د. ت). دراسات في علم اللغة، القاهرة: دار غريب، ص: ٢٣٨.

من تلك الأخطاء التي يقع فيها العامة، ثم تتسرب لجسم اللغة العربية، وممن أشار لتلك المصنفات البطليوسي(١).

وعموماً فإن المصنفات التي تناولت لحن العامة أمثال ما كتبه أبو عبيدة وأبو حاتم السجستاني، والمازني، والفراء، وابن السِّكِّيت وغيرهم ممن وضعوا مصنفات في لحن العامة لم يتجاوزوا المائة الثالثة من الهجرة، مما يشير إلى حرص هؤلاء العلماء على معرفة ما أدخلته العامة على اللغة وألفاظها واستعمالاتها، كما يدل ذلك على عدم شيوع العامية في الكلام العربي حتى ذلك الحين، وإلا لما تمكّن هؤلاء العلماء من رصد تلك الأخطاء التي يقع فيها العامة وإحصائها، ويذكرونها على أنها من اللحن(٢).

ولقد كان الهدف من هذه المصنفات الوقوف على تلك الأخطاء وتصحيحها حتى لا يقع الناس فيها، ويتحرزون من الخطأ الناجم عن استعمالها بالصورة الخاطئة، وبالتالي فقد كانت تلك المصنفات تُعرف بكتب التصحيح اللغوي إلى جانب مصطلح لحن العامة(٣).

من هنا فقد عُد كتاب: إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت من الكتب التي تُصنف على أنها جامعة للألفاظ التي يلحن فيها العامة(٤)؛ لذا فإنه يُخيل للقارئ قبل الولوج لهذا

(١) انظر: البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد (١٩٩٦). الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، القاهرة: دار الكتب المصرية، ج: ١، ص: ٣٥.

(٢) انظر: الرافعي، مصطفى صادق (د. ت). تاريخ آداب العرب، بيروت: دار الكتاب العربي، ج: ١، ص: ١٦٥ – ١٦٦.

(٣) انظر: الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (١٤٢٠). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ج: ١، ص: ١٥٦.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

الكتاب أنه سيجمع الألفاظ التي يلحن بها عامة الناس فحسب، إلا أنه ثمة أمر جدير بالاهتمام، ألا وهو عدم اقتصار الكتاب على هذه النماذج التي يلحن فيها الناس فحسب، بل حضور كثير من اللهجات واللغات الفصيحة في كتابه، مما يدلّنا على أن كتاب: إصلاح المنطق كتاب يجمع لهجات العرب وليس مختصاً بلحن العامة فحسب، وهو ما سيثبته البحث في الصفحات الآتية.

١. التصريح بذكر اللهجة:

يسمي ابن السِّكِّيت اللهجة لغةً كما هو معهود في المصنفات القديمة، انطلاقاً من كون اللغويين القدماء يسمون اللهجات لغات ولا يسمونها لهجات، في حين أن المقصود واحد بين التسميتين، ونجد ابن السِّكِّيت يصرح بذكر اللغة في مواضع كثيرة من كتابه، مما يؤيد كون هذا الكتاب جامع للهجات العرب وليس جامعاً للحن العامة.

فمن المواضع التي ذكرها ما جاء في حديثه عن ماء زمزم، يقول: " وهي لشارب حلٌّ وبِلٌّ، قال الأصمعي: كنت أرى أن بِلًّا إتباع لحل، حتى زعم المعتمر بن سليمان أن بِلًّا لغة حمير مباح"(١).

وكلام ابن السِّكِّيت واضح المعنى، فهو لا يعد كلمة "بِلّ" التي تتبع "حِل" من قبيل الإتباع، إنما هي ذات معنى خاص بها؛ لذا أورد كلام الأصمعي في ذلك، حتى يبين للقارئ أنها لغة.

وهذه الرواية التي نقلها ابن السِّكِّيت عن الأصمعي، والتي نقلها بدوره عن المعتمر بن سليمان لم تكن لازمة لجميع اللغويين، فهذا أبو الطيب اللغوي يعد بِلاً من الإتباع(١).

---

(١) ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٠٠٢). إصلاح المنطق، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص: ٢٣.

غير أن السيوطي عدّها بمعنى "مباح، أو شفاء"، وهي بلغة حميَر كما ذكرها ابن السِّكِّيت من قبل[٢]، ومما يُضعف كونها للإتباع أن الإتباع لا يأتي بالواو، وإنما يكون على شاكلة: حسن بسن، فلما كانت بالواو هاهنا دلّ على أنها لغة حمير بمعنى مباح أو شفاء[٣].

وأيًّا كان الأمر فقد صرّح ابن السِّكِّيت بأنها لغة حمير، وتابعه في ذلك عدد من اللغويين كما مرّ، مما يعني أن مثل هذا الاستعمال اللغوي ليس من قبيل اللحن، إنما هي لغة من لغات العرب، وقد ذكرها ابن السِّكِّيت صراحة.

ومن المواضع كذلك ما جاء في قوله: "ويقال: الصِّرِع لغة قيس، والصَّرِع لغة تميم، وكلاهما مصدر صَرَعْتُ"[٤].

يُلاحظ من خلال نص ابن السِّكِّيت السابق أنه يُصرّح بلغة تميم ولغة قيس، يعني أن وجهي الاستعمال بالكسر والفتح صحيحان، ولم يذكر سواهما في كلامه، وهو ما أيّده عدد من اللغويين الذين ذكروا هاتين اللغتين، ومن بينهم كراع النمل[٥]، والفارابي[٦]، وابن سيده[٧]، وغيرهم.

---

(١) انظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (١٩٦١). الإتباع، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ص: ٣.

(٢) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د. ت). الإتباع، تحقيق: كما مصطفى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص: ٨٩.

(٣) انظر: الخفاجي، أحمد بن محمد (١٩٩٦). شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي قرني، بيروت: دار الجيل، ص: ٢٣٠.

(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٣٠.

(٥) انظر: كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (١٩٨٩). المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، ص: ٥١٢.

(٦) انظر: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (٢٠٠٣). ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ج: ١، ص: ١٨٨.

(٧) انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (١٩٩٦). المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج: ٤، ص: ٤٠٢.

إن هذين الاستعمالين صحيحان في لغة العرب، يؤيد ذلك نسبتهما لقبيلة من قبائل العرب، كما يؤيد ذلك أنهما مسموعان عن العرب، وذكر اللغويون أنهما لغتان، من هنا فليس الكسر لحناً، ولا الفتح لحناً، مما يخرجهما من دائرة لحن العامة الذي هو موضع تصنيف كتاب ابن السِّكِّيت.

ومن مواضع تصريح ابن السِّكِّيت بلفظ "لغة" صراحة في كتابه ما جاء في قوله: " ويقال: رِفْقة، ورُفْقَة، لغة قيس وتميم"(١).

إن تصريح ابن السِّكِّيت بلفظ "لغة" عند حديثه عن "رفقة" بالضم والكسر دليل على أن من قالها بالكسر فصحيح قال به بعض العرب، ومن قالها بالضم فصحيح كذلك، وهو ما ذكره ابن سيده(٢)، والبعلي(٣)، والصفدي(٤)، وغيرهم.

يعني ما سبق أن الكسر والضم لغتان، وبالتالي ينتفي عنهما اللحن على اعتبار أنهما مسموعتان عن العرب، وينسب كل منهما لبعض القبائل العربية على ما رأينا، يؤيد ذلك وصفهما بلفظ "لغة" وذكر اللغويين لهما على أنهما من لغات العرب، والقول بهما جائز.

---

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٩١.

(٢) انظر: ابن سيده. المخصص، ج: ٤، ص: ٤١٤.

(٣) انظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح (٢٠٠٣). المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود، مكتبة السوادي للنشر والتوزيع، ص: ٢٦٢.

(٤) انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (١٩٨٧). تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج: ١، ص: ٢٨٥.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قول ابن السِّكِّيت: "ويقال: ما بالدار شَفْرٌ، أي ما بها أَحَد، والضم لغة، والشُّفْرُ: شُفْر العين"(١).

يشير كلام ابن السِّكِّيت السابق إلى أنه سُمع عن العرب الفتح والضم في "شفر"، ولا مزية لإحدى اللغتين على الأخرى، فكلاهما من لغات العرب، ولا يمكن تخطئتهما، وممن أشار إلى كونهما لغتين من لغات العرب كذلك بعد ابن السِّكِّيت كراع النمل(٢)، وأبو بكر الأنباري(٣)، وابن سيده المرسي(٤)، وغيرهم، وقد ذكر هؤلاء العلماء أن الفتح والضم لغتان عن العرب.

يدل ما سبق على أنه لا يمكن أن تُعدّ شَفر بالفتح لحن، ولا شُفر، فهما لغتان، وقد صرّح ابن السِّكِّيت بذلك، وتابعه اللغويون، وهو ما يجعل هذا الاستعمال بمنأى عن لحن العامة الذي صُنِّف هذا الكتاب أساساً له، إذ لا يمكن عدّ اللغة المسموعة عن العرب من اللحن البتة.

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٩٧.

(٢) انظر: كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (١٩٨٨). المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، (ط٢)، القاهرة: عالم الكتب، ص: ٣٤.

(٣) انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (١٩٨١). المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، ج: ١، ص: ٣٤٠.

(٤) انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٢٠٠٠). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج: ٨، ص: ٤٦.

ومن ذلك أيضاً: " ويقال: مَاث الشيءَ يَمُوثُهُ، ومعناه أذابهُ، ويَمِيثُهُ لغة أخرى"(١).

يشير ابن السِّكِّيت في نصه السابق إلى أن "يموثه ويميثه" لغتان مسموعتان عن العرب، وإنْ قدّم بالحديث عن "يموثه"، إلا أن ذلك لا ينفي كون الثانية لغة مسموعة عن العرب، وقد تابعه في عدها لغة من لغات العرب الهروي(٢)، وابن منظور(٣)، ومرتضى الزبيدي(٤).

وما ذكره اللغويون عن هذا الاستعمال ردّوه إلى لغة من لغات العرب، وهو ما ذكره ابن السِّكِّيت سابقاً، بمعنى أنه لا يمكن أن تُعدّ "يميثه" لحناً، وكذلك الحال بالنسبة لـ"يموثه"، الأمر الذي يعني خروج هاتان اللغتان من دائرة اللحن، باعتبار أنهما من لغات العرب التي سُمعت عنهم، وصرّح اللغويون بصحتها عن العرب، الأمر الذي يبعدها عن دائرة اللحن كما هو واضح.

ومن المواضع كذلك التي ذكرها ابن السِّكِّيت ونسبها لبعض لغات العرب قوله: "تقول: هي المِعدَةُ، وبعض العرب يقول: المِعْدة، وهي الكلمة، والكِلْمة لغة، وهي النَّقِمة والنِّقْمة، وهي القَطِنة والقِطْنةُ، للتي تكونُ مع الكَرِش"(٥).

---

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٠٦.

(٢) انظر: الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٠٠١). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج: ١٥، ص: ١١٨.

(٣) انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ١٩٢.

(٤) انظر: مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد (د. ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: دار الهداية، ج: ٥، ص: ٣٦٤.

(٥) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٢٨.

يبين ابن السِّكِّيت في كلامه السابق أن من لغات العرب "كَلِمة، وكِلْمة"، فهما لغتان عن العرب، وقد تابعه في ذلك اللغويون ومن بينهم الفارابي الذي نسب الكَلِمة للحجازيين والكِلْمة للتميميين(١)، والهروي(٢)، وابن منظور(٣)، وغيرهم.

إن ما ذكره اللغويون السابقون من كون "كِلْمة" لغة في "الكَلِمة" يعضد ما ذكره ابن السِّكِّيت من قبل، هذا من جهة، ويخرج الاستعمالين من دائرة اللحن – لحن العامة – من جهة ثانية، ولكن ابن السِّكِّيت ذكره، وذكر أنه من قبيل لغات العرب، فهذا ما جعل الباحث يقف عند مثل هذه الألفاظ والأوصاف عند ابن السِّكِّيت.

ومن النماذج كذلك ما جاء في قوله: " وتقول: جَنَّ عليه الليل، بإسقاط الألف مع الصفة، وقد أَجَنَّهُ الليل إجنانًا، وجَنَّه يَجُنُّه جُنُونًا، لغة"(٤).

يظهر من كلام ابن السِّكِّيت السابق أن "جنوناً" التي تأتي مع الفعل "يجنّ" لغة في المصدر منه، والأكثر على "إجنان"، إلا أن ذلك لا ينفي صحة "جنون" باعتباره لغة مسموعة عن العرب، وقد أشار إليها الهروي في كلامه(٥).

يقودنا ذلك إلى القول بأن جنوناً لا تعد من قبيل لحن العامة، ولا يمكن تخطئة الاستعمال اللغوي المرتبط بها، اعتماداً على كونها لغة مسموعة عن العرب، مما يُضعف سمة هذا الكتاب – إصلاح المنطق – بأنه في لحن العامة.

(١) انظر: الفارابي. ديوان الأدب، ج: ١، ص: ٢٠١.
(٢) انظر: الهروي. تهذيب اللغة، ج: ١٠، ص: ١٤٧.
(٣) انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: ١٢، ص: ٥٢٣.
(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٢١١.
(٥) انظر: الهروي. تهذيب اللغة، ج: ٨، ص: ٣٠٢.

وهكذا فالمواضع التي يصرح ابن السِّكِّيت فيها بلفظ "لغة" كثيرة جداً، وليست مجرد موضع أو اثنين، مما يعني أنه يقصد حشد تلك اللغات، ورصدها للقارئ، وبيان أنها لغة مسموعة عن العرب يُعتدّ بها(١).

إن كثرة هذه المواضع التي صرّح ابن السِّكِّيت بأنها من لغات العرب دليل على أن كتاب ابن السِّكِّيت لا يختص بجمع لحن العامة فحسب، بل يذكر اللغات التي ينطق بها العرب صواباً بلفظين أو أكثر، ويبين أنهما لغتان، مما يعني أنه يتوجب إعادة النظر في تصنيف مضمون الكتاب، وعدم تخصيصه بلحن العامة فحسب، لاشتماله على كثير من لغات العرب ولهجاتها.

(١) انظر من تلك المواضع التي لم تُذكر في الصفحات السابقة: ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٣٤، ٧٢، ١٠٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٧٥، وغيرها الكثير.

٢. إيراد اللهجات دون التصريح بذكر اللغة:

يأتي ابن السِّكِّيت على ذكر مجموعة كبيرة من اللهجات التي نُقلت عن العرب، وهي لهجات صحيحة ولا يمكن وصفها باللحن، ولكن هذه المرة لا يصرّح ابن السِّكِّيت بلفظ "لغة"، أو ينسب تلك اللهجة لقبيلة من القبائل، بل يكتفي بذكر وجهي اللهجة، ثم ينتقل لغيرها، وهذه الطريقة حاضرة بصورة كبيرة جداً في كتابه، فهو يذكر تلك اللهجات ذكراً دون تعليق أو تعقيب في غالب الأحيان، والنماذج الآتية تبين ذلك.

يقول ابن السِّكِّيت في ويقال: خَرَصَ النخل خِرصًا بكسر الخاء وسكون الراء، وإن شئت خَرْصًا"(١).

يشير كلام ابن السِّكِّيت السابق إلى أنه يجوز الفتح والكسر في "خِرصاً وخَرصاً"، وهذا الجواز يعني صحة الاستعمالين، الأمر الذي يبعدهما عن اللحن، فلا يمكن وصف أحدهما باللحن فكلاهما صحيح بنص عبارة ابن السِّكِّيت.

ويجيز اللغويون هذين الاستعمالين – الفتح والكسر – في هذه الكلمة، وتشير عباراتهم إلى أنهما مسموعان في كلام العرب، وممن ذكر هذين الاستعمالين كراع النمل(٢)، أما الفارابي فقد صرّح بأن الفتح لغة والكسر لغة أخرى(٣)، واكتفى ابن سيده بذكر الوجهين دون وصفهما باللغة(٤).

---

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٢٩.

(٢) انظر: كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥١٢.

(٣) انظر: الفارابي. ديوان الأدب، ج: ١، ص: ١٨٦.

(٤) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٥، ص: ٥٤.

فما ذكره العلماء من جواز الوجهين تبعاً لما ورد عند ابن السِّكِّيت يعني أنه لا يمكن تخطئة أحد الوجهين على الآخر، ولا يمكن أن يُجعل أحدهما من قبيل اللحن، فالوجهان صحيحان، وهما لغة مسموعة عن العرب.

وفي موضع آخر يقول ابن السِّكِّيت كذلك: "ويقال: رِجزٌ ورُجزٌ للعذاب"(١).

يظهر من عبارة ابن السِّكِّيت السابقة أنه لا يُضعف أحد هذين الوجهين، بل هما صحيحان عنده، إذ هو لم يُعقّب بشيء على أحد هذين الاستعمالين، وإنما اكتفى بذكرهما، مما يعني أنهما مسموعان عن العرب، وقد تابعه في ذكر هذين الوجهين كراع النمل(٢)، وأبو علي القالي(٣)، والهروي(٤)، وغيرهم.

إن جواز هذين الوجهين في الاستعمال اللغوي دليل على صحتهما، وأنهما مسموعان عن العرب، إذ إن اللغويين قد ذكروا الكسر والضم فيهما دون ترجيح لأحدهما على الآخر، مما يعني أنه لا يمكن وصف أحدهما باللحن، أو نِسبته للعامة، بل هما وجهان مستعملان في العربية لا بأس بهما، وهو ما أشار إليه ابن السِّكِّيت في بادئ الأمر.

وفي موضع آخر يقول ابن السِّكِّيت كذلك: "يقال شربت شَرْبًا، وشُرْبا، وشِرْبًا"(٥).

---

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٣٤.

(٢) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥١٤.

(٣) انظر: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (١٩٧٥). البارع في اللغة، تحقيق: هشام الطعان، بغداد: مكتبة النهضة، وبيروت: دار الحضارة العربية، ص: ٦٥٨.

(٤) انظر: الهروي. تهذيب اللغة، ج: ١٠، ص: ٣٢٢.

(٥) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٦٨.

يجيز ابن السِّكِّيت في نصه السابق الوجوه الثلاثة في مصدر الفعل "شربتُ"، فتحاً وضماً وكسراً، فبأي الوجوه تحدث المتحدث فهو صحيح، وهذا ما أشار إليه من جاء بعده من اللغويين الذين ذكروا هذه الوجوه، ومن بينهم كراع النمل(١)، وابن سيده(٢)، وابن القطاع الصقلي(٣)، وغيرهم.

إن جواز الاستعمالات الثلاثة لهذا المصدر كما وردت عند ابن السِّكِّيت دليل على صحتها، إذ لم يُضعف أي من اللغويين أحد هذه الاستعمالات، بل ذكروها جميعاً، وبيّنوا أنها جائزة ومسموعة، فتعدادها دليل على صحتها، من هنا فإنه لا يمكن أن نعد أحد هذه الاستعمالات من قبيل اللحن، بل هي جميعاً مسموعة عن العرب، وصحيحة في استعمالها، فهي لا تخرج البتة من دائرة الفصيح الصحيح من كلام العرب.

وفي موضع آخر يقول ابن السِّكِّيت كذلك: "يقال: هو السُّقْم والسَّقَم"(٤).

تشير عبارة ابن السِّكِّيت السابقة إلى جواز الوجهين الاستعماليين في هذا اللفظ، كما يجيز غيره من الألفاظ الكثيرة التي تناولها عقب هذا اللفظ، مما يعني جواز الوجهين، وصحتهما، ولقد أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي من قبل لهذين الاستعمالين، وذكر أنهما لغات مسموعة عن العرب(٥).

(١) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥١٧.

(٢) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٨، ص: ٥٢.

(٣) انظر: ابن القطاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي (١٩٨٣). كتاب الأفعال، القاهرة: عالم الكتب، ج: ٢، ص: ١٨٢.

(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٧٠.

(٥) انظر: الفراهيدي. العين، ج: ٥، ص: ٨٧.

كما ذكرهما كراع النمل[١]، والهروي[٢]، والجوهري[٣]، وغيرهم.

لقد أشار أكثر اللغويين الذين تناولوا هذه الكلمة بأن الاستعمالين لغتان مسموعتان عن العرب، وهو ما يؤيد الفرضية التي تشير إلى كون كتاب ابن السِّكِّيت رصد للغات العرب وليس رصداً للحن العامة، إذ إن الاستعمالين جائزان في العربية، ومسموعان عن العرب، مما يعني صحتهما وعدم إمكانية تخطئة أي منهما.

وفي موضع آخر يقول ابن السِّكِّيت أيضاً: " قال الفراء: كان الكسائي يقول في الكَرْه والكُرْه: هما لغتان، وقال الفراء: الكُرْه المشقة، قمت على كُرْه: على مَشَقة، ويقال: أقامني على كَرْهٍ، إذا أَكْرَهَك غَيْرك عليه"[٤].

ينقل ابن السِّكِّيت كلامه السابق عن الفراء، والفراء بدوره ينقله عن الكسائي، إذ عد "الكَره والكُره بمعنى واحد، وهما لغتان عن العرب، ثم عقّب ابن السِّكِّيت ببيان كلام الفراء في ذلك، وهو ما لم يخرج عن طبيعة المعنى المشترك بينهما، بمعنى أنهما من معنى واحد، باختلاف في بعض التفصيلات عند الفراء تحديداً.

ولقد تابع عدد من اللغويين ابن السِّكِّيت في ما ذهب إليه من عدّ الكَره والكُره بمعنى واحد، ومن بينهم: كراع النمل[٥]، وابن دريد[٦]، والصحاري[٧]، وغيرهم.

---

(١) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥١٨.

(٢) انظر: الهروي. تهذيب اللغة، ج: ٨، ص: ٣٢٢.

(٣) انظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (١٩٨٧). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤)، بيروت: دار العلم للملايين، ج: ٥، ص: ١٩٤٩.

(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٧٢.

(٥) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥١٥.

(٦) انظر: ابن دريد، محمد بن الحسن (١٩٨٧). جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ج: ٢، ص: ٨٠٠، وذكر أنهما لغتان.

(٧) انظر: الصحاري. الإبانة في اللغة العربية، ج: ٤، ص: ١٣٢، وذكر أنهما لغتان.

هذا يعني أن الاستعمالين بالفتح والضم صحيح، وأن ما نُقل من هذين الوجهين إنما هو لغتان عن العرب، وهما جائزتان، مما يعني أن القول بتخطئة إحداهما ليس وارداً، وإنما اللغتان صحيحتان، وبالتالي لا يمكن إدخال إحداهما في لحن العامة.

وفي موضع آخر يقول كذلك: "وهي المَهَارة والمِهَارة، من مَهَرتُ الشيءَ"(١).

يشتمل كلام ابن السِّكِّيت السابق على استعمالين لغويين صحيحين هما: المَهارة والمِهارة، بالفتح والكسر، وهذا في باب مجيء "الفَعالة والفِعالة" بمعنى واحد، مما يعني أنهما مستعملان عند العرب وفقاً لكلا اللفظين، ولا مزية لأحدهما على الآخر، وما ذكره ابن السِّكِّيت آنفاً تطرق له اللغويون من بعده، ومن بينهم كراع النمل(٢)، وابن سيده(٣).

واستناداً إلى كون الاستعمالين واردين في الكلام العربي، وكلاهما صحيح في الاستعمال، فهذا يعني أنه لا يمكن تخطئة أحد الاستعمالين على الآخر، أو تمييزه بناء عليه، مما يشير إلى أنه ليس من لحن العامة في شيء، بل هما استعمالان صحيحان وفقاً لما نقله اللغويون من كلام العرب، وما صح من خبر عن هؤلاء اللغويين.

وفي موضع آخر يقول ابن السِّكِّيت كذلك: "وهو جِرْو الكلب، وقد يُضم ويفتح، إلا أن الأفصح بالكسر"(٤).

---

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٨٨.

(٢) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥٢٩.

(٣) انظر: ابن سيده. المخصص، ج: ٢، ص: ٢٥٧.

(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٣٢.

يبين ابن السِّكِّيت في عبارته السابقة ما ورد من لغات العرب في لفظ "جرو" إذ يصلح أن تفتح الجيم وتكسر وتضم، وجميعها لغات مسموعة عن العرب، إلا أن الأفصح بالكسر، بمعنى أن اللغات الأخرى فصيحة، غير أن الأفصح لغة الكسر، وقد ذكر هذا الاستعمال عدد من اللغويين من بعد ابن السِّكِّيت ومن بينهم كراع النمل(١)، وابن سيده(٢)، وأبو علي القيسي(٣)، وغيرهم.

وبناء على ما ذكره اللغويون وأصحاب المعاجم من جواز هذه الوجوه الثلاثة في لفظ "جرو" فإنه يمكن القول إن جميع هذه الاستعمالات مسموعة عن العرب، ولا يمكن الحكم بقوة أحدها على الآخر، بل كلها مسموعة عن العرب، وإنْ رجّح بعضهم الكسر على ما سواه، إلا أن ذلك لا ينفي وجود الوجهين الآخرين في الكلام، مما يعني أن هذه الوجوه مسموعة عن العرب، وهي صحيحة وليست من كلام العامة المبتذل المردود.

ومن المواضع كذلك ما جاء في قول ابن السِّكِّيت: "سَهَم وجهه يَسْهُمُ سُهُومًا، قال الفراء: وسَهُم لغة"(٤).

يصرح ابن السِّكِّيت بلفظ "لغة" في حديثه هاهنا عن "سهُم"، وهو ما يعني صحة الاستعمالين، وعدم تميز أحدهما على الآخر، هذا علاوة على أنهما من فصيح كلام

(١) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥١٥.
(٢) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٧، ص: ٥٤٢.
(٣) انظر: القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (١٩٨٧). إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج: ١، ص: ٥٩.
(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٥٤.

العرب، وهو ما أتى به ابن السِّكِّيت هاهنا إشارة لما يجوز في هذه اللفظة، وقد تابعه في هذا المعنى المالكي(١).

هذا يعني أن الاستعمالين اللغويين صحيحان في كلام العرب، ولا يمكن وصف أحدهما باللحن دون الآخر؛ لأنهما مسموعان، ولا يمكن رد أحدهما أو تخطئته.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نتبين أن هناك عدداً كبيراً من الاستعمالات اللغوية التي ذكرها ابن السِّكِّيت دون أن يحدد نسبتها اللهجية، أو دون أن يصفها بأنها لغة مسموعة عن العرب، بل يكتفي بإيرادها وسردها فحسب، وبعد مراجعتها في المصنفات اللغوية والمعاجم اتضح أنها لغات مسموعة عن العرب؛ أي أنه لا يمكن الحكم عليها باللحن، وهو ما يُبعد مثل هذه الاستعمالات عن هدف الكتاب الرئيس، وطبيعة تصنيفه على أنه كتاب يتناول لحن العامة، ويركز في حديثه على هذا اللحن الذي يعد من قبيل الخطأ، إلا أن واقع الكتاب غير ذلك، فصحيح أنه يورد نماذج كثيرة على ما يقع فيه العامة من لحن، إلا أن الأكثر فيه أنه يتناول الحديث عن لهجات العرب، ويبين ما صحّ منها، دون الإشارة إلى ما يقع عند العامة من لحن فيها، فهو يركز على لهجات العرب، ولا يركز على الأخطاء التي يقع فيها العوام كما هو مشهور عند الباحثين والدارسين، والنماذج السابقة أثبتت ذلك.

(١) انظر: المالكي، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي (١٩٩٧). تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق: عبد الملك الثبيتي، مكة: جامعة أم القرى، ص: ١١٢.

٣. ذكر لحن العامة:

ليس غريباً أن يشتمل كتاب ابن السِّكِّيت على عدد من النماذج التي يُصرّح فيها بلحن العامة، أو بالخطأ الذي تقوله العامة في كلامها، وليس غريباً أن نجده يُوجّه القارئ بلفظ: لا تقل، فينهاه عن بعض الاستعمالات المذمومة في اللغة، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف والغاية من الكتاب، ولكن المستغرب ما يشوب هذه المواضع من قلة وتداخل باللهجات المنقولة عن العرب، حتى إن ذلك لَيفضي إلى إضعاف النماذج التي يتناولها الكتاب، ومن الضروري هاهنا الإشارة إلى بعض تلك المواضع التي ذكر فيها ابن السِّكِّيت لحن العامة، وأشار إلى الخطأ اللغوي الذي يقع فيه الناس.

يقول ابن السِّكِّيت: "يقال: ضربه بصُفْح السَّيْف مَضْمومة، والعامة تقول: بصَفْح السَّيْف، أي بعَرْضه"(١).

يصرّح ابن السِّكِّيت في عبارته السابقة أن العامة تقول: صَفح السيف، بفتح الصاد، وذكره للعامة هاهنا يوحي للقارئ والمتلقي أن هذا الاستعمال من اللحن الذي يعد خطأً في اللغة، ولكن يستوقفنا كلام للخطابي يذكر فيه أن الضم والفتح لغتان في هذه الكلمة(٢)، في حين أجاز ابن سيده الوجهين بالفتح والضم، وجعل "صُفح" كل

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٧٣ – ٧٤.

(٢) انظر: الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (١٩٨٢). غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دمشق: دار الفكر، ج: ٢، ص: ٣٣١.

شيء جانبه، ولم يشِر إلى كون أحد هذين الاستعمالين من قبيل لحن العامة[١]، وكذلك الحال بالنسبة لابن منظور[٢].

إن ما جاء عند العلماء واللغويين من بعد ابن السِّكِّيت يجعلنا نتوقف عند وصفه هذا الاستعمال بأنه من لحن العامة، انطلاقاً من قوله: والعامة تقول كذا، ثم وُصِف هذا الاستعمال على أنه لغة، بمعنى أن الفكرة قد تداخلت عند ابن السِّكِّيت، فأدخل اللهجة باللحن، أو أن من جاء بعده جعل اللحن لهجة، والظاهر عندي أنها لهجة ولكن ابن السِّكِّيت أدخلها بلحن العامة.

وفي موضع آخر يقول كذلك: "وتقولُ: قد تَرَأَّسْت على القوم، وقد رَأَّسْتك على القوم، وهو رَئِيس القوم، وهم الرُّؤَساء، ولا تقل: تَرَيَّسْت، والعامة تقول: رُيِّسًا"[٣].

يشير ابن السِّكِّيت في نصه السابق إلى أن العامة تقول: ريساً، في: رئيساً – على ما أظن – ويجعل ذلك من الخطأ واللحن، وهو ما لم نعثر عليه عند غيره، بل ذكر غيره أنه يقال: راس الرجل ريساً، إذا تبختر في مشيته، وممن قال بهذا القول كراع النمل[٤]، وابن دريد[٥]، والهروي[٦]، وغيرهم.

ربما كان كلام العلماء الذين جاؤوا من بعد ابن السِّكِّيت عن الكلمة نفسها، ولكنهم أفردوا لها جذراً خاصاً بها، أو ربما اختلط الأمر على ابن السِّكِّيت فأدخلها في

(١) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٣، ص: ١٦١.
(٢) انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٥١٢.
(٣) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١١٤.
(٤) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٣١٦.
(٥) انظر: ابن دريد. جمهرة اللغة، ج: ٢، ص: ٧٢٢.
(٦) انظر: الهروي. تهذيب اللغة، ج: ١٣، ص: ٤٥.

"رَأَسَ" وهي من "رَيَسَ" خصوصاً أن المعنيين متقاربان، وهذا ما يُضعف كون هذا الاستعمال من اللحن، فشبهة اختلاف الجذر تفضي إلى عدم إمكانية تقوية استعمال على آخر، وبالتالي الحكم على الضعيف بأنه من اللحن.

وفي موضع آخر يقول ابن السِّكِّيت: "وتقول: اندَرَأْتُ عليه اندِرَاءً، والعامة تقول: اندَرَيتُ"(١).

يتمثل كلام العامة الذي ذكره ابن السِّكِّيت في عبارته السابقة بتخفيف الهمزة، وذلك بدل اندرأت، يقولون: اندريت، وهذا من لحن العامة على ما صرح به ابن السِّكِّيت نفسه، وقد تابعه الهروي في عد هذا النموذج من لحن العامة(٢)، وابن منظور(٣).

من هنا فإن هذا الاستعمال يعدّ لحناً من العامة، وقد عبّر عنه ابن السِّكِّيت بالطريقة نفسها التي عبّر فيها عن النماذج السابقة، وقد رأينا في النماذج السابقة أن بعض العلماء قد صنف هذه الاستعمالات على أنها لغات للعرب وليست من لحن العامة.

ويقول ابن السِّكِّيت كذلك في موضع آخر: "وهو العُمَقُ، لمنزلٍ من منازل مكة، والعامة تقول: العُمُقُ"(٤).

---

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١١٥.

(٢) انظر: الهروي. تهذيب اللغة، ج: ١٤، ص: ١١٢.

(٣) انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٧٢.

(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٢٤.

يشير ابن السِّكِّيت في عبارته السابقة إلى أن لفظ "العمَق" بالضم لحن أتت به العامة، وإن الصواب بالفتح، وهو منزل من منازل مكة، وهو ما أشار إليه صاحب كتاب شمس العلوم، وذكر الفتح فحسب ولم يذكر الضم(١).

وربما أشكل على العامة أنهم جعلوه بالضم والفتح قياساً على "العُمْق والعَمْق" والمقصود به القعر من البئر أو الوادي ونحوهما(٢).

وبناء على ذلك فقد بيّن ابن السِّكِّيت موقفه من هذا اللفظ، وبيّن ما قالت به العامة، مما يُدخل هذا الاستعمال في اللحن، غير أنه لحن مقيس في ظني على ما هو مسموع من كلام العرب ضماً وفتحاً، مما قد يكون شابهه في النطق، ورغم ذلك فإن هذا النموذج يعد من لحن العامة على ما ذكر.

ويقول ابن السِّكِّيت في موضع آخر: "على وجهه طُلَاوة، والعامة تقول: طَلَاوَةُ"(٣).

يظهر من خلال كلام ابن السِّكِّيت السابق أنه ينسب الفتح للعامة، ويبين أن فتح الطاء من قبيل اللحن؛ لذا نسبه للعامة، في حين أن الضم اللغة الفصيحة، وعند النظر في كلام العلماء نجدهم لا يصفون لغة الفتح بأنها لغة العامة، بل يذكرونها على

(١) انظر: الحميري، نشوان بن سعيد (١٩٩٩). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر، ج: ٧، ص: ٤٧٥٣.

(٢) انظر: الجوهري. الصحاح، ج: ٤، ص: ١٥٣٣، وابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ١، ص: ٢٥٣.

(٣) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٢٧.

أنها لغة مسموعة عن العرب، ومن بينهم كراع النمل[١]، وابن سيده[٢]، والصفدي[٣]، وغيرهم.

وبناء على كون هذا الاستعمال اللغوي الذي وصفه ابن السِّكِّيت بكلام العامة لم يوصف بهذا الوصف عند غيره من العلماء، فيمكن القول إن "طُلاوة وطَلاوة" لغتان مسموعتان عن العرب، وإن ابن السِّكِّيت وصف لغة الفتح بقول العامة ربما لأنه يرى الضم أفصح من الفتح، ولكن ما جاء عند غيره من العلماء أكّد على أن الضم والفتح لغتان في هذه الكلمة.

ويقول ابن السِّكِّيت كذلك في موضع آخر: "هو الجُنْبُذَةُ، وهو ما ارتفع من الأرض، والعامة تقول: جَنْبَذَة"[٤].

وكما هو واضح من عبارته السابقة يتبين أنه ينسب لغة الفتح للعامة، أي يعدها من اللحن، في حين أن الضم هي اللغة الصحيحة الفصيحة عنده، ويوافقه اللغويون من بعده في عدّ لغة الفتح لغة العامة، ومن بينهم الجوهري[٥]، وابن سيده[٦]، بمعنى أن هذه اللفظة كما عُدّت عند ابن السِّكِّيت من لحن العامة عُدّت كذلك عند غيره من العلماء.

---

(١) انظر: كراع النمل. المنتخب من غريب كلام العرب، ص: ٥٣٠.

(٢) انظر: ابن سيده. المخصص، ج: ٤، ص: ٤١٣.

(٣) انظر: الصفدي. تصحيح التصحيف، ج: ١، ص: ٣٦٦، وذكر لغة ثالثة وهي الكسر، ولكنها ضعيفة مردودة عنده.

(٤) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٢٨.

(٥) انظر: الجوهري. الصحاح، ج: ٢، ص: ٥٦١.

(٦) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، ج: ٧، ص: ٥٩٥.

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول: أن ابن السِّكِّيت في هذا النموذج لم يأتِ بكلمة وُصفت بأنها من لغات العرب، وهو يعدها من اللحن، بل جاءت الكلمة كما أرادها من لحن العامة، يؤكد ذلك ما ذكره من جاء بعده من العلماء الذين بيّنوا أنها من اللحن، وأن اللغة المسموعة عن العرب هي بالضم فحسب.

وفي موضع آخر يقول كذلك: "وتقول: سَلِف الرجل، والعامة تقول: سِلْفُهُ"(١).

يبين ابن السِّكِّيت في عبارته السابقة أن العامة تكسر السين وتسكن اللام، وهو من قبيل اللحن، وإلا لِمَ نسبه للعامة، ولِمَ لَمْ يكتفِ بذكره فحسب؟

ولقد صحح أحمد مختار عمر الاستعمالين معاً، بالفتح ثم الكسر، وبالكسر ثم السكون، ووصفهما بأنهما فصيحان صحيحان(٢).

بمعنى أن ابن السِّكِّيت حينما عدّ "سِلْف" من لحن العامة لم يكن دقيقاً، فالوجهان صحيحان، وهو ما يتناقض مع طبيعة الأساس الذي وُضِع لأجله هذا المصنف.

والنماذج التي سبقت هي أبرز النماذج التي نسب فيها ابن السِّكِّيت الكلام للعامة، وهذا لا يعني أن الكتاب لا يشتمل على شيء من أخطاء العامة، بل فيه الكثير، خصوصاً تلك العبارات التي ذكرها ابن السِّكِّيت، وخاطب فيها المتلقي بقوله: لا

(١) ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ١٢٨.

(٢) انظر: عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨). معجم الصواب اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، ج: ١، ص: ٤٨٤.

تقل[١]، ففي ذلك إشارة إلى عدم صحة هذا الاستعمال الذي ينبه عليه. ومن خلال ما سبق يظهر أن ابن السِّكِّيت قد وصف عدداً من الاستعمالات اللغوية بأنها من كلام العامة، ثم تبيّن عند اللغويين من بعده أنها من لغات العرب، الأمر الذي أضعف بعض مظاهر التصحيح اللغوي التي اعتمدها في هذا الكتاب، وجعل منه كتاباً لسرد لهجات العرب أكثر من كونه كتاباً لتصحيح ما لحنت به العامة، فإن عدداً كبيراً من النماذج لم تكن لحناً على ما رأينا، وإنما كانت لغة أخرى من لغات العرب، وهو ما أثبته البحث من خلال نماذجه التي سبقت، مع التأكيد هاهنا على أن ابن السِّكِّيت أورد نماذج كثيرة على اللحن، وهي من اللحن حقيقة، ولا تنسب للغة من لغات العرب، وهو ما لا نسعى لتقريره، فالكتاب يهدف إلى ذلك، وعليه أن يحققه.

(١) انظر مثلاً: ابن السِّكِّيت. إصلاح المنطق، ص: ٣٣، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٣، ١٢٤ وما بعدها من الصفحات.

الخاتمة والنتائج

بعد هذا العرض التطبيقي للنماذج المأخوذة من كتاب إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت يتبين لنا مجموعة من النتائج وهي على النحو الآتي:

يتداخل مفهوم اللهجة ولحن العامة عند العلماء واللغويين خصوصاً في تراثنا القديم، استناداً إلى عدم وضوح الحدود الفاصلة بين كل منهما، بل وضياع تلك الحدود وتلاشيها في كثير من الأحيان.

وبناء على وجود هذا التداخل بين اللهجة ولحن العامة فقد نشأ خلط بين المفهومين سواء عند ابن السِّكِّيت أم عند من جاء بعده من العلماء؛ لذا نجد ابن السِّكِّيت ينسب اللهجة لقول العامة، في حين أن الاستعمال نفسه يجعله العلماء بعده من لغات العرب.

يصرّح ابن السِّكِّيت باللغات التي أخذها وضمّنها كتابه، فكانت وجهاً استعمالياً آخرَ للنموذج الاستعمالي الذي هو في صدد الحديث عنه، فيقول هي لغة تميم، أو لغة الحجاز، أو يكتفي بلفظ لغة، وهذا كثير في كتابه، وكثيراً ما يكتفي بذكر الوجوه الاستعمالية دون نسبة، وفي أكثر الأحيان تكون تلك الوجوه لغات للعرب، وقليلاً ما ينسب الوجه الاستعمالي للعامة، بل إن بعض الوجوه الاستعمالية التي نسبها للعامة بعد البحث والتحري ظهر أنها لغة مسموعة عن العرب وليست لحناً.

ظهر من خلال النماذج التي سبقت أن كتاب ابن السِّكِّيت كتاب في لهجات العرب ولغاتها، أكثر منه كتاب في لحن العامة وأخطائهم اللغوية؛ لأن أكثر النماذج التي ذكرها ابن السِّكِّيت هي من اللغات، وهو ما يتعارض مع ما درج عليه العلماء والباحثون الذين يعدون كتاب إصلاح المنطق من كتب لحن العامة وتصويب الأخطاء التي يقع فيها العامة.

ربما كان التنبيه على الاستعمالات الصحيحة في لغات العرب يمثل شكلاً من التصويب اللغوي غير المباشر عند ابن السِّكِّيت، وهو ما دفع العلماء والدارسين من بعده لوصفه بأنه كتاب في لحن العامة.

ثَبَت المصادروالمراجع

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (١٩٩٢). الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (١٩٨١). المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف.

البركتي، محمد (٢٠٠٣). التعريفات الفقهية، بيروت: دار الكتب العلمية.

بشر، كمال (د. ت). دراسات في علم اللغة، القاهرة: دار غريب.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد (١٩٩٦). الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، القاهرة: دار الكتب المصرية.

البعلي، محمد بن أبي الفتح (٢٠٠٣). المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود، مكتبة السوادي للنشر والتوزيع.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (١٩٨٧). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤)، بيروت: دار العلم للملايين.

الحميري، نشوان بن سعيد (١٩٩٩). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (١٩٨٢). غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دمشق: دار الفكر.

الخفاجي، أحمد بن محمد (١٩٩٦). شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي قرني، بيروت: دار الجيل.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (١٩٩٨). تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن دريد، محمد بن الحسن (١٩٨٧). جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين.

الرافعي، مصطفى صادق (د. ت). تاريخ آداب العرب، بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٠٠٢). إصلاح المنطق، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

سليمان، حليم حماد (٢٠١٠). التصويب اللغوي عند ابن السكيت (ت: ٢٤٤) من خلال كتابه (إصلاح المنطق)، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد: ٢، (٢٢١ – ٢٤١).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٢٠٠٠). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (١٩٩٦). المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د. ت). الإتباع، تحقيق: كما مصطفى، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (١٩٨٨). **أصول علم العربية في المدينة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٠٥/١٠٦).**

الصحاري، سلمة بن مسلم (١٩٩٩). الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (١٩٨٧). تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

طاسجي، سلطان بن سعود (٢٠١٦). التعبيرات السياقية في معجم الألفاظ لابن السكيت، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (١٩٦١). الإتباع، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق: مجمع اللغة العربية.

عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨). معجم الصواب اللغوي، القاهرة: عالم الكتب.

عودة، مالك (٢٠١٦). التحولات الصرفية الصوتية في لغات العرب وأثرها على المعنى والدلالة دراسة وصفية تحليلية في كتاب إسلاح المنطق لابن السكيت، رسالة ماجستير، الكرك: جامعة مؤتة.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (٢٠٠٣). ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (١٩٧٩). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار الفكر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د. ت). العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (١٩٧٥). البارع في اللغة، تحقيق: هشام الطعان، بغداد: مكتبة النهضة، وبيروت: دار الحضارة العربية.

ابن القطاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي (١٩٨٣). كتاب الأفعال، القاهرة: عالم الكتب.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (١٩٨٧). إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (١٩٨٩). المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد العلوم والبحوث الإسلامية.

كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (١٩٨٨). المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، (ط٢)، القاهرة: عالم الكتب.

المالكي، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي (١٩٩٧). تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق: عبد الملك الثبيتي، مكة: جامعة أم القرى.

محمد، جاسم طالب (٢٠١٩). ابن السكيت مفسراً لغوياً، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية.

مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد (د. ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: دار الهداية.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤). لسان العرب، (ط٣) بيروت: دار صادر.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (١٤٢٠). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٠٠١). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

يوسف، هيثم حسن (٢٠١٤). اللغات الواردة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزيرة.